المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتحقيق الأمن الإقتصادي

د. سيدعلي بلحمدي، أستاذ محاضر أ، جامعة خميس مليانة

د. علي توبين، أستاذ محاضر أ، جامعة خميس مليانة

ملخص:

إن إعتماد الجزائر على عائدات النفط لتمويل إحتياجاتها الإقتصادية جعلها عرضة للتقلبات السعرية الناتجة عن الإختلالات الحاصلة في أسواق النفط العالمية، مما أثر سلبا على أدائها الإقتصادي وخاصة فيما يتعلق بتحقيق خطتها للتنمية الإقتصادية، وهذا ما سينعكس سلبا بلا أدنى شك على واقع الأمن الإقتصادي الجزائري الذي قد يمتد تأثيره إلى القطاعات الأخرى من الأمن الوطني، وتعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كإحدى أهم الأدوات البديلة التي تساعد على خلق تنمية إقتصادية متوازنة ومستدامة من شأنها تحقيق الأمن الإقتصادي في الجزائر، وهذا نابع من مختلف المزايا والخصائص (القضاء على الفقر،البطالة، تحقيق التنمية المحلية، التأثير في مؤشرات الإقتصاد الكلي..) التي جعلت منها نموذج تنمويا ناجحا في العديد من تجارب الدول المتطورة التي تسعى إلى تحقيق الأمن الإقتصادي من خلال بناء إقتصاد قوي يمكنه المساهمة في بناء نظام أمني متكامل لهذه الدول.

الكلمات المفتاحية: الأمن الإقتصادي، التنمية الإقتصادية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

***Abstract** :*

The adoption of Algeria on oil revenues to finance the economic needs make them sensitive to price fluctuations resulting from inconstancy in the international oil markets, Which has a negative impact on economic performance, especially to achieving its plan of economic development, this would be reflected negatively on our economic security and may extend to other sectors of the national security, small and medium enterprises considered as one of the most important tools that create a balanced economic development that will achieve economic security in Algeria, And this stems from the various advantages and characteristics (the eradication of poverty and unemployment, local development, the effect of macroeconomic indicators ...) which made it as successful model of development in many developed countries, which seeks to achieve economic security through a strong economy can contribute to the construction of an integrated security system for these countries.

***Key words** : Economic Security, Economic Development, Small and Medium Enterprises.*

مقدمة:

يعتبر موضوع الأمن الإقتصادي أحد أبرز المواضيع الإستراتيجية التي تشغل بال الأكاديميين والسياسيين في نفس الوقت، لما لهذا الموضوع من أهمية بالغة في تحديد مصير الدول والمجتمعات التي تسعى إلى التخلص من التبعية للخارج وتوفير بيئة إقتصادية تسمح لها بإشباع حاجاتها بنفسها مما يتيح لها حرية إتخاذ قراراتها السيادية وتوفير مناخ مناسب يسمح للمواطن بالعيش الكريم وعدم شعوره بالخوف من عدم تأمين حاجاته الإقتصادية والإجتماعية.

الجزائر وكغيرها من الدول المصدرة للنفط تعتمد في تمويل إقتصادها على مداخيل هذه المادة التي لا تتحكم في أسعارها، فهي تواجه دائما خوفا من تذبذب أسعار المحروقات في السوق الدولية مما يؤثر سلبا على أدائها الإقتصادي ويعرقل عجلة تحقيق مختلف البرامج التنموية كما هو عليه الحال في الآونة الأخيرة، كما سينعكس ذلك على الواقع المعيشي للفرد الجزائري مما يخلق عنده خوفا من المستقبل الإقتصادي، الإجتماعي والسياسي، وبالتالي حالة من اللاأمن.

إننا نعتقد بأن نموذج التنمية الإقتصادية القائم على تشجيع ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من شأنه المساهمة في تحقيق الأمن الإقتصادي الوطني على المستويين الكلي والجزئي، وهذا لما تملكه هذه

المؤسسات من مقومات جعلتها ركيزة أساسية للعديد من إقتصاديات الدول التي حققت درجة متقدمة جدا من الأمن الإقتصادي، وهذا ما سنحاول معالجته من خلال هذه الورقة البحثية التي ستتناول النقاط التالية:

- مفهوم الأمن الإقتصادي.
- الأمن الإقتصادي وعلاقته بالتنمية الإقتصادية.
- الأهمية الإقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الأمن الإقتصادي الوطني.

1. مفهوم الأمن الإقتصادي.

الأمن الإقتصادي مصطلح أخذ إهتماما معتبرا من طرف العديد من الهيئات والمنظمات الدولية، التي حاولت تحديد أبعاده المختلفة، وفيما يلي نعرض بعض التعاريف التي تحاول تحديد مفهوم هذا المصطلح:

تعرّف منظمة العمل الدولية الأمن الإقتصادي بأنه من أساسيات الأمن الإجتماعي التي تشمل حق الحصول على الإحتياجات الأساسية بما فيها الصحة، التعليم، السكن، الوصول إلى المعلومة، الضمان الإجتماعي، والأمن الوظيفي.[1]

وعرفته الأمم المتحدة كما يلي: هو أن يملك المرء الوسائل المادية التي تمكّنه من أن يحيا حياة مستقرة ومشبعة.[2]

كما عرفته اللجنة الدولية للصليب الأحمر على أنه الحالة التي تمكن الأفراد أو الأسر أو المجتمعات المحلية من تلبية إحتياجاتهم الأساسية وتغطية المصاريف الإجبارية تغطية مستدامة، مراعية في ذلك الإحتياجات السائدة.[3]

لكننا نعتقد بأنه عند معالجة مفهوم الأمن الإقتصادي يجب أن نأخذ بعين الإعتبار مستويين لهذا المصطلح وهما الأمن الإقتصادي الجزئي (الأفراد والأسر) والأمن الإقتصادي للدول (كلي):

فالأمن الإقتصادي الجزئي هو إمتلاك الأفراد أو الأسر لدخل محترم ووسائل كافية لتوفير إحتياجاتهم الأساسية والضرورية وخاصة الغذاء والصحة بصفة دائمة مما يجعلهم يشعرون بالعدالة الإجتماعية، حيث تختلف درجة الشعور بالأمن الإقتصادي من مجتمع إلى آخر حسب تطور المستوى المعيشي لهذه المجتمعات الذي يخلق تفاوتا في حاجات الإنسان الضرورية ودرجة إشباعها، فالدخل والوظيفة الملائمين للشخص الألماني مثلا يختلفان عن الدخل والوظيفة الملائمين الملائمة للشخص الإفريقي، وبالتالي المستوى الذي يشعر عنده الإثنان بالأمن الإقتصادي يختلف.

أما الأمن الإقتصادي للدولة فهو يهتم بالعلاقات الدولية أي كيف يمكن للدول أن تتمكن من بناء إقتصاديتها وتوفير الإحتياجات الضرورية لشعوبها بشكل يجعلها في منأى عن أية ضغوطات خارجية تؤثر على قراراتها السيادية، وهذا ما حدث مع بعض الدول مثل إيران وسوريا اللتان تمكنتا من إقامة إقتصاد حرب من خلال قدرتهما على توفير الأمن الغذائي لشعبيهما دون تبعية خارجية، فالأمن الغذائي في رأينا هو حجر الأساس في تحقيق الأمن الإقتصادي للدول، ليليه بعد ذلك توفير العديد من العناصر الأخرى كرؤوس الأموال، مناخ الإستثمار، البنية التحتية...إلخ التي تشكل القوة الإقتصادية لأي دولة، فالدولة القوية إقتصاديا هي دولة قوية سياسيا وحتى عسكريا، وهذا نابع من تأثير الأمن الإقتصادي على الأمن القومي بشكل عام.

فمنظري السياسة الأمريكية يرون أنه من دون رؤوس أموال لن تكون هناك تجارة والتي من دونها لن تتحقق الأرباح وبالتالي عدم توفر مناصب الشغل مما سيؤثر على تحصيل الضرائب وهذا ما سيؤثر على القدرات العسكرية، فهم يؤكدون على ضرورة تحقيق الأمن الإقتصاد ليتحقق الأمن القومي للدولة.[4]

مما سبق يتبين لنا أن الحديث عن الأمن الإقتصادي يعني تناول الأبعاد المختلفة لمفهوم الأمن القومي (الصحة، الغذاء، السياسة...) فهو مصطلح إستراتيجي متعدد الأبعاد يجب أن يعمل على تحقيق جميع الفاعلين في الدولة على المستويين الجزئي والكلي.

2. الأمن الإقتصادي والتنمية الإقتصادية.

إن العلاقة بين الأمن الإقتصادي والتنمية الإقتصادية وطيدة ومتكاملة، فلا يمكننا أن نتكلم عن تحقيق الأمن الإقتصادي لأي مجتمع كان دون تناول مسألة التنمية الإقتصادية التي تعتبر سببا رئيسا في تحقيقه، وفيما يلي سنبين طبيعة هذه العلاقة المتعددة الأبعاد:

على الرغم من إختلاف وتعدد المفاهيم المتعلقة بمصطلح التنمية الإقتصادية إلا أنها تتفق في كونها العملية التي بمقتضاها يتم الإنتقال من حالة إلى حالة أفضل منها ويتضمن هذا الإنتقال مجموعة من العناصر بما فيها النمو الإقتصادي أهمها:[5]

- التوزيع العادل للدخل بين أفراد المجتمع.
- تشغيل أكبر قدر ممكن من القادرين والراغبين في العمل، بالإضافة إلى زيادة تراكم رؤوس الأموال، والتحكم التكنولوجي.
- تحسين الظروف المعيشية والحضارية للمجتمع من صحة وتعليم وغيرهما.

هناك من يذهب إلى حد تعريف الأمن الإقتصادي بأنه التنمية الإقتصادية بما أن الظاهرتين مترابطتين بحيث يصعب التمييز بينهما، فكلما تقدمت التنمية تقدم الأمن،[6] ولهذا ينبغي أن تدعم سياسات الإقتصاد الكلي إستدامة النمو وتوفير مناصب الشغل، وهذا ما يتطلب تبني سياسات إقتصادية إستراتيجية من خلال الإستثمار في الصحة، التعليم والبنية التحتية بالإعتماد على تشجيع الإدخار والإستثمار.[7]

مما سبق يتضح لنا التداخل القوي بين المفهومين ـ الأمن الإقتصادي والتنمية الإقتصادية ـ فمن خلال تناولنا لمفهوم الأمن الإقتصادي قلنا أنه يقوم بشكل أساسي على ضرورة القضاء على الفقر والبطالة وتوفير الظروف المعيشية الملائمة، هذه العناصر تشكل هدفا رئيسيا للتنمية الإقتصادية، ومن هنا يمكننا القول أن مخرجات التنمية الإقتصادية هي العناصر الضرورية التي يتحقق من خلالها الأمن الإقتصادي لأي مجتمع،

فكل دولة تسعى إلى تحقيق أمنها القومي والإقتصادي يجب عليها تبني خطة إستراتيجية واضحة من أجل تحقيق تنمية إقتصادية شاملة ومستمرة، لأن عدم الإستمرار يتعارض مع مفهوم الشعور بالأمن الإقتصادي الذي سينعكس بلا أدنى شك على الأمن القومي القومي، فالدول التي تعاني من مشاكل التنمية هي الأكثر عرضة للثورات والإنشقاقات السياسية والإجتماعية وبالتالي التدخلات الأجنبية كما هو حاصل الآن في الدول العربية والإفريقية.

الجزائر وكغيرها من الدول المتخلفة تسعى جاهدة لتحقيق تنمية إقتصادية شاملة ومستمرة، يكون إنعكاسها إيجابيا على الأمن الإقتصادي بشكل خاص والأمن الوطني بشكل عام، والخروج من التبعية لأسعار المحروقات التي لا تزال الممول الرئيسي للإقتصاد الوطني، وفي إطار تحقيق هذا الهدف تحاول الجزائر النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة* والذي ترى فيه النموذج الأمثل لتحقيق أهدافها الإقتصادية لما يمتلكه من خصائص ومميزات جعلت منه نموذجا إقتصاديا ناجحا تقوم عليه إقتصاديات العديد من الدول المتطورة كالولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا وسويرا.

3. الأهمية الإقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

على الرغم من تعدد النظريات المقترحة لحل إشكالية التنمية الإقتصادية، إلا أننا نلاحظ أن هناك توجها عالميا نحو الإهتمام بال م ص م كنموذج للتنمية وهذا لما تحمله من مضامين إيجابية لمختلف الدول وخاصة النامية منها، وتعود أسباب التنامي المستمر لل م ص م كنموذج للتنمية الإقتصادية في الوقت الحاضر، من وجهة نظر الإقتصادي الأمريكي **مايكل فاربمان (Michael Farbman)** إلى ما يلي:[8]

- إن هذا النموذج يتلائم مع الإبتعاد عن إقتصاد التصنيع إلى الإقتصاد الخدمي وإقتصاد المعلومات.
- إن الإبتعاد عن الإنتاج الكبير والتحول إلى الخدمات الفردية للسلع والخدمات إتجاه من شأنه أن يحفز نمو نموذج المنظم، فالأموال التي تنفق الآن على سلع الإنتاج الكبير من المرجح أن تتجه إلى الحرف التخصصية و المنتوجات ذات الطابع الشخصي.
- إن هذه النزعة هي صمام الأمان في مجتمع يتضاءل فيه وجود المدير الوسيط، نتيجة لتقنية الحاسوب الجديدة المهيمنة، حيث لا يوجد مجال كاف للصغار من أصحاب التطلعات الذين يأملون في أن يكونوا من طبقة التنفيذيين.
- إن المؤسسات الكبيرة والبنية الإقتصادية الأساسية الكبيرة لم تكن هي السبب في التنمية، أو نقطة البداية لها، وإنما كانت نتيجة من نتائج التنمية، أو كانت نقطة نهاية على طريق طويل جرى خلاله تكوين شريحة واسعة من الفنيين القادرين على صيانة هذه المؤسسات وتبلور قاعدة عريضة من المستهلكين، ولما كانت الدول النامية لم تقطع بعد هذه المراحل الأولية، فإن مثل هذه

المؤسسات لن تقوم لها قائمة إلا بالدعم الحكومي، و من ثمة فهي تصبح عبئا على التنمية لا عونا لها.

- إن نموذج التنمية من خلال التصنيع يتجاهل التطورات الحديثة في العالم، التي أدت إلى عولمة المنافسة، و من ثمة فقد فات أوان الدخول إلى عالم التنمية من بوابة التصنيع.

ويكتسي هذا النوع من المؤسسات أهميته الإقتصادية من خلال الخصائص التي تميزها عن غيرها من المؤسسات الضخمة، أهم هذه الخصائص ما يلي:[9]

- الـ م ص م ضرورية للتنمية الإقتصادية المتوازنة، فلا يمكن إقامة مؤسسات كبرى دون الحاجة إلى المؤسسات الصغيرة التي تعمل على تزويدها بالمنتجات والمواد الأولية، كما لا يمكنها تسويق منتجاتها دون وجود مشروعات تجارية صغيرة تقوم ببيع هذه المنتجات وتوزيعها في مختلف المناطق.
- إرتفاع ناتج هذه المشروعات يساهم في إرتفاع الناتج الوطني الإجمالي.
- تساهم في زيادة متوسط الدخل الفرد وبالتالي تساعد على تحسين مستوى المعيشة.
- تساهم في خلق أجيال جديدة من رجال الأعمال، مما يساعد على التحول إلى مجتمع الأعمال القائم على المنافسة وروح التطوير.
- تساهم في توسيع قاعدة الملكية.
- تعتبر من المشاريع المناسبة للمناطق الريفية وشبه الحضرية، وذلك من خلال مساهمتها في معدلات النمو بتلك المناطق مما يخلق لنا تنمية متوازنة.
- هي مشروعات تعتمد على الكثافة العمالية مقابل إنخفاض التكنولوجيا في أغلب الأحيان مما يساهم في حل مشكلة الفقر والبطالة.
- من شأنها دعم سياسة إحلال الواردات، وبالتالي تدعم تحسين وضعية ميزان المدفوعات.
- تساهم في تدريب إطارات بشرية جديدة في جميع المستويات.
- يمكنها أن تساهم في الإستفادة من جهود المرأة في لإنشاء مؤسسات تتناسب مع مؤهلاتها وتلائم ظروفها اليومية.

- تعتبر هذه المؤسسات أكثر كفاءة في تعبئة وتوظيف المدخرات المحلية وبهذا يمكن إعتبارها مصدرا هاما للتكوين الرأسمالي.[10]
- لديها أثر واضح على رجال الأعمال والمستثمرين يتمثل في:[11]

- **الإستقلالية:** حيث تتيح هذه المشاريع لأصحابها الفرصة لتجسيد أفكارهم، وحرية إدارتها دون العمل تحت إدارة الآخرين.
- **تحيق ثروة مالية:** إذا ما تمت إدارة المشروع بكفاءة يمكن لصاحبه أن يحقق ثروة مالية أكبر بكثير مما يمكن الحصول عليه من العمل لدى الآخرين.
- **الإستقرار والأمان:** توفر هذه المؤسسات لأصحابها فرصة عمل مثمرة ومباشرة دون الحاجة للبحث عن عمل خاصة في وقت أصبح من الصعب العثور على وظيفة في ظل البطالة.
- **التخطيط الجيد للمستقبل:** يحقق المشروع الصغير الأمان لصاحبه مما ينعكس إيجابا على أداءه، هذا يساعده على تحقيق طموحاته والتخطيط الجيد لها.
- **إثبات الذات:** من أهم حاجات الإنسان المتعددة التي يسعى إلى تحقيقها إثبات ذاته في القدرة على النجاح ليكون من بين رجال الأعمال الناجحين ويمكن للمشروع الصغير أن يحقق ذلك.

مما سبق يظهر لنا جليا أهمية الـ م ص م في تحقيق تنمية إقتصادية متوازنة ومستمرة، كما تساهم في بناء إقتصاد قوي، كما هو الحال بالنسبة للعديد من الدول المتطورة وخير مثال على ذلك سويسرا التي تصدرت للمرة السادسة على التوالي قائمة الدول التي شملها المؤشر العالمي للتنافسية، وللمرة الرابعة على التوالي أيضا حسب المؤشر العالمي للإبتكار، ومما لا شك فيه أن السبب الرئيسي لقوة وتنافسية الإقتصاد السويسري هو قوة مؤسساته التي تمثل الـ م ص م أكثر من 99% منها في حين لا يتجاوز عدد المؤسسات التي توظف أكثر من 500 عامل 1256 مؤسسة من مجموع 577829 مؤسسة سويسرية أي بما نسبته حوالي 0,2% حسب إحصائيات 2012، علما أن الـ م ص م مسؤولة لوحدها عن توفير حوالي 70% من مناصب الشغل.[12]

4. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الأمن الإقتصادي الوطني.

مما سبق يتبين الدور الذي تلعبه الـ م ص م في تحقيق التنمية الإقتصادية، وبالتالي المساهمة في تحقيق الأمن الإقتصادي، فكما ذكرنا آنفا يعتبر الفقر والبطالة أهم أسباب اللاأمن بجميع أبعاده الإقتصادية، الإجتماعية والسياسية، فالملاحظ غالبا أن الدول التي تعاني من الفقر والبطالة وبالتالي عدم الشعور بالأمان الإقتصادي لمواطنيها تعتبر بيئة حاضنة للتطرف، الثورات الشعبية، الإنقلابات السياسية، التدخلات

الأجنبية كما لديها قابلية التأثر الثقافي، وهذا ما يحدث في السنوات الأخيرة في العديد من الدول المتخلفة العربية والإفريقية.

بما أن الـ م ص م لديها القدرة على تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الإستثمار مما يخلق لنا العديد من مناصب العامل المسؤولة عن توفير مداخيل للعديد من العائلة وبالتالي القضاء على الفقر والبطالة في نفس الوقت، فقد آمنت الجزائر منذ تسعينيات القرن الماضي بالقدرات الهائلة لهذا النوع من المؤسسات في خلق تنمية إقتصادية متوازنة ومستمرة وهذا ما جعلها تسطر العديد من البرامج والقوانين التي تسعى من خلالها إلى دعم وتنشيط هذا القطاع، والتي لا تزال نتائج تطويرها غير كافية وهذا بطبيعة الحال يظهر من خلال مساهمتها في مؤشرات الإقتصاد الكلي، إذ لا تزال المحروقات أهم مكون لصادرات الإقتصاد الجزائري، فقد مثلت ما نسبته 94,9 % من إجمالي الصادرات لسنة 2015، كما بلغت نسبتها 94,6 % سنة 2016 وهي لا تغطي سوى على60 % من اجمالى الواردات لنفس السنة، أما بالنسبة للصادرات خارج قطاع المحروقات فتبقى ضئيلة بنسبة 5 % من إجمالي الصادرات سنة 2016.[13]

الجدول رقم 01: تطور الـ م ص م الوطنية خلال 2015 ـ 2016

البيان	2015	2016
عدد الـ م ص م	934569	1022621
مناصب الشغل	2371020	2540698
الواردات (مليون دولار)	51501	46727
الصادرات(مليون دولار)	37787	28883

المصدر: من إعداد الباحثين*

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد الـ م ص م الوطنية فاق المليون مؤسسة وهي مسؤولة عن توفير ما يفوق 2,5 مليون وظيفة وهذا يعطي إنطباعا حول الجهود المبذولة لتطوير هذا القطاع إلا أن هذه الأرقام تبقى ضعيفة مقارنة مع أرقام مختلف الإقتصاديات المتطورة، حيث نجد أن الإقتصاد الألماني يقوم على ما يقارب 3,45 مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة، أما إقتصاد ولاية كاليفورنيا (عدد سكانها39,5 مليون) فقط بالولايات المتحدة الأمريكية يقوم على ما يفوق 3,8 مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة مسؤولة عن توفير ما يقارب 3,9 مليون منصب عمل، كما تساهم بنسبة 43,4% من إجمالي صادرات الولاية المقدرة بحوالي 158 مليار دولار أمريكي[14]، وبالتالي الإقتصاد الوطني بحاجة على الأقل لضعف عدد المؤسسات الموجودة حاليا مع تعزيز قدرتها على المساهمة في التجارة الخارجية من خلال مساهمتها في تطوير الصادرات الوطنية وهذا لتوفير حوالي مليون منصب عمل جديد.

ففي ظل الأوضاع الإقتصادية والأمنية التي تعيشها الجزائر حاليا، يجب عليها أن تأخذ مسألة إيجاد بدائل خارج قطاع المحروقات على محمل الجد، فالإعتماد التام على هذه الثروة منذ الإستقلال وإلى يومنا هذا شكل ولا يزال مخاطر أمنية كبرى أمامنا، مما يدفع بمتخذي القرار في الجزائر إلى التخوف الدائم ومحاولة إيجاد الحلول الظرفي من أجل ضمان التوازنات الأمنية وهي معادلة صعبة المنال في ظل عدم وجود نظام إقتصادي قوي قادر على ضمان هذه التوازنات في تدهور أسعار المحروقات، ولعل التوجه الجديد للحكومة الجزائرية في قانون المالية لسنة 2018 نحو تشجيع الإستثمار الخاص ما هو إلا تأكيد على إعتراف ضمني من طرفها على ضرورة خلق إقتصاد وطني قوي يعتمد على الـ م ص م، وهو خيار كان من المفترض أن نتبناه بصورة حازمة منذ عدة سنوات.

الخاتمة: إن مسألة الأمن الإقتصادي لأي دولة ترتبط إرتباطا مباشرا وقويا بمختلف أبعاد الأمن الوطني، كما أن عملية تحقيق الأمن الإقتصادية ترتكز على عملية التنمية الإقتصادية لهذه الدول، فكلما زاد مستوى التنمية الإقتصادية لأي دولة كلما زاد معه الشعور بالأمان الإقتصادي على المستويين الجزئي والكلي، وهذا ما سيؤدي حتما كما سبق وأشرنا إلى ضمان إستقرار البيئة الإجتماعية وبالتالي الأمن القومي، وقد توصلنا من خلال هذه الورقة البحثية توصلنا إلى جملة من النتائج هي:

- هناك مستويين للأمن الاقتصادي ،المستوى الأول جزئي والذي يهدف إلى امتلاك الافرد والأسر دخل محترم وشعورهم بالرضا في العديد من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية،أما المستوى الثاني كلي وهو يهتم بتحقيق استقلالية الدولة في قراراتها السيادية كما يجنبها أية ضغوطات خارجية.

- إن تحقيق الأمن الاقتصادي بمستوييه الجزئي والكلي يتطلب القيام بتنمية اقتصادية التي تمثل مسلك وطريق الأمن الاقتصادي.

- تسعى الجزائر بمجهودات كبيرة كغيرها من الدول إلى تحقيق تنمية اقتصادية والذي بلا شك سينعكس على أمنها الاقتصادي.

- هناك توجه عام من عديد الدول إلى الاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كنموذج للتنمية الاقتصادية وهذا يرجع بالأساس إلى مسايرة م ص م لكافة التطورات التكنولوجية الحديثة وتغطيتها لكافة السلع والخدمات إضافة إلى سهولة الإنشاء وإمكانية التواجد في كل المناطق.

- نظرا لطبيعة الاقتصاد الجزائري والذي يعتمد بدرجة كبيرة على المحروقات بنسبة 95% من إجمالي الصادرات ،مما يجعل الأمن الاقتصادي مهدد ويضع الاقتصاد الجزائري أمام تحديات وتهديدات

كبير تحتم عليه التفكير والعمل بجد لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة تكون معبر للوصول إلى الأمن الاقتصادي.

- يمكن لد م ص م في الجزائر أن تكون قاطرة للتنمية الاقتصادية والأمن الاقتصادي شريطة المرافقة والتوجيه والدعم والتحفيز.

لهوامش:

[1] International Labour Organization, Economic security for a Better World, September, 2004. http://www.ilo.org/public/english/protection/ses/info/publ/economic_security.htm. consulté le 14/12/2015

[2] سعيد علي حسن القليطي، التخطيط الإستراتيجي لتحقيق الأمن الإقتصادي والنهضة المعلوماتية بالمملكة العربية السعودية، مؤتمر تقنية المعلومات والأمن الوطني، الرياض 2007، ص 05.

[3] Comité International de la Croix Rouge, Sécurité Economique, https://www.icrc.org/fr/nos-activites/securite-economique. consulté le 15/12/2015

[4]Sheila R. Ronis, Economic Security: Neglected Dimention of National Security?, National Defense University Press, Washington, 2011

[5] محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف، التنمية الإقتصادية (دراسات نظرية وتطبيقية)، كلية التجارة بجامعة الإسكندرية، 2000، ص 53-56.

[6] ستيتي الزازية، الثورة البترولية والأمن الإقتصادي العربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 432، فيفري 2015، ص 53.

[7] إدارة الشؤون الإقتصادية والإجتماعية للأمم المتحدة، التغلب على إنعدام الأمن الإقتصادي (دراسة الحالة الإقتصادية والإجتماعية في العالم)، سنة 2008، ص 12.

[*] سنشير في بحثنا هذا إلى مصطلح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإختصار: الـ م ص م.

[8] Michael Farbman, The Enterpreneural Economy, Reducing unemployment Throug enterprenerial policy, Harper and Row, 1984, p 33.

[9] صلاح حسن، دعم وتنمية المشروعات الصغيرة لحل مشاكل البطالة والفقر، دار الكتاب الحديث، مصر، 2011، ص 5،6.

[10] حسين عبد المطلب الأسرج، تعزيز تنافسية المشروعات العربية الصغيرة والمتوسطة في ظل لإقتصاد المعرفة، مرجع إلكتروني، ص 1، arabic.microfinancegateway.org/content/article/detail/138982 consulté le 25/10/2013

[11] صلاح حسن، مرجع سابق، ص 7.

[12] www.bfs.admin.ch consulté le : 13/10/2014

[13] www.ons.dz

[*] بالإعتماد على النشرية الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العددين28 و30، 2016 و2017.

[14] U.S. Small Business Administration, Small Business Profile, 2017, p 21-24.